مؤكِّدة لها ومقررة – لم تكن موضعًا لدخول الواو ، وكذا متى لم يكن بينها وبين الأولى جهةٌ جامعة لكمال انقطاعها عنها – لم يكن أيضًا موضعًا لدخول (الواو) وإنما يكون موضعًا لدخوله إذا توسطت بين كمال الاتصال وبين كمال الانقطاع .»[1]

في هذه الجملة السابقة يوجز السكاكي سياقاتِ الفَصْل والوَصْل باعتبار أن الجملة لها مع مجاورتها أحوال في الاتصال وأحوال في الانفصال ، تستدعي تركيبًا على وجهه المعين ، يعتمد بالدرجة الأولى على الجهة الجامعة بين الطرفين ، التي عن طريقها يحدث نوعٌ من التضامّ بينهما .

وتكاد تكون الحركة الأفقية مع الحركة الرأسية شبيهة بخيوط النسيج التي تذهب طولا وعرضًا – كما يقول عبد القاهر – فإن خصوصية النَّظْم ، والطريقة المخصوصة في نَسَق الكلام شبيهة بعمل الدّيباج المنقش ، وما فيه من وجه الدِّقَّة في الصَّنعة ، وكيف تذهب خيوطه وتجيء طولا وعرضًا ، وما يقتضي كلُّ ذلك من تبصُّر بالحساب الدقيق وعجيب التصرُّف [2].

ومن الملاحظ أن عبد القاهر لم يقصر الفصل والوصل على الجمل وَحْدَها ، بل جعله بين المفردات أيضًا ، كما جعل لعطف المفردات فائدة نَحْوِية يتبعها بالضرورة ناتج دلالي ؛ ذلك أن من المعلوم أن فائدة العطف في المفرد أن يشرك الثاني في إعراب الأول ، وأنه إذا أشركه في إعرابه فقد أشركه في حكم ذلك الإعراب ، نحو أن المعطوف على المرفوع بأنه فاعل مثله ، والمعطوف على المنصوب بأنه مفعول به أو فيه ، أو شريك له في ذلك [3].

أما السكاكي فقد أصَّل الفصل والوصل في الجمل ، أي في التراكيب

(١) السكاكي : مفتاح العلوم ، ص ١٠٩ .
(٢) الجرجاني : دلائل الإعجاز ، ص ٨١ .
(٣) المرجع السابق ، ص ٢٣٠ .